

Difficulties Facing The Education Of International Accounting Standards From The Point View Of Teaching Members And Students Of The Accounting Department At Surman Economic College

Dr. Jamila Said Ghamber

Department Of Accounting – Surman Economic College

Drjamilasaid@Yahoo.Com

Received 29/08/2016

Accepted 14/2/2017

Abstract

This study aims at recognizing the difficulties faced the education of international accounting standards in Libyan universities, from the point view of teaching members and students of the accounting department at one of the Libyan economic colleges, for this purpose (115) questionnaires has been distributed, the recovered questionnaires appropriate for analysis reached to (84) questionnaires, with a recovery percentage of (73%), and the questionnaire data was analyzed using the(SPSS), Means, standard deviations, and one sample T-test were used to analyze the data and test the hypotheses.

Study findings indicate that the education of international accounting standards is facing multiple difficulties can be arranged as follows:

- 1- Difficulties related to the students of the accounting department .
- 2- Regulative and legislative difficulties .
- 3- Difficulties related to the teaching members of the accounting department
- 4- Financial and administrative difficulties .
- 5- Difficulties related to the nature of the International Accounting Standards
- 6- The study recommends that:
- 7- The establishment of scientific conferences and symposiums on international accounting standards
- 8- The development of the current study plans to ensure the updated curriculum to consistent with modern trends in international accounting standards education.

Keywords: International Accounting Standards, Difficulties Of the education of international accounting standards.

الصّعوبات التي تواجه تعليم المعايير المحاسبية الدولية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وطلبة قسم المحاسبة في كلية اقتصاد صرمان

د . جميلة سعيد قمبر

قسم المحاسبة - كلية اقتصاد صرمان - ليبيا

أستاذ مساعد

drjamilasaid@yahoo.com

تاريخ قبول البحث 2017/2/14

تاريخ استلام البحث 2016/08/29

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الصّعوبات التي تواجه تعليم الجامعات الليبية لمعايير المحاسبة الدولية، من وجهة نظر الأطراف ذات العلاقة، المتمثلة في أعضاء هيئة التدريس، وطلبة قسم المحاسبة في إحدى كليات الاقتصاد في ليبيا، ولتحقيق أهداف الدراسة تمّ تصميم استبانة، وزّع منها: (115) استبانة، اعتمد منها: (84) استبانة لأغراض التحليل والدراسة، وبنسبة استرداد بلغت: 73 %، وقد تمّ استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واختبار: (one sample - t test)؛ لاختبار فرضيات الدراسة، وتشير نتائج الدراسة إلى أنّ تعليم المعايير المحاسبية الدولية يواجه صعوبات متعدّدة يمكن ترتيبها كما يلي:

أ- صعوبات متعلّقة بطلاب قسم المحاسبة.

ب- صعوبات تنظيمية وتشريعية.

ج- صعوبات متعلّقة بأعضاء هيئة التدريس.

د- صعوبات تمويلية وإدارية.

هـ- صعوبات متعلّقة بطبيعة معايير المحاسبة الدولية.

وأوصت الدراسة بعدة توصيات للتغلب على هذه الصعوبات منها ما يلي:

إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية وورش العمل حول المعايير المحاسبية الدولية.

تطوير الخطط الدراسية الحالية، بما يضمن تحديث المناهج؛ لتواكب الاتجاهات

المحاسبية الحديثة في التعليم الجامعي للمعايير المحاسبية الدولية.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة الدولية، صعوبات تعليم معايير المحاسبة الدولية.



مقدمة:

يُعدّ التعليم الجامعي أحد الركائز الأساسية في بناء القدرات والمهارات داخل أي مجتمع، وهو عامل مهمّ للتطور ونشر المعرفة، وعلى الجامعات بذل الجهود لتحقيق ذلك، من خلال التطوير المستمر لبرامجها التعليمية، ومواجهة الصعوبات التي يمكن أن تواجه هذا التطوير، من خلال دراسة هذه الصعوبات وإيجاد الطرق للتغلب عليها.

وفي هذا السياق، ستناقش هذه الدراسة الصعوبات التي تواجه تعليم الجامعات الليبية للمعايير المحاسبية الدولية، كخطوة نحو تطوير المناهج التعليمية المحاسبية، ذلك أنّ تبني معايير المحاسبة الدولية في ليبيا، أو تطوير معايير محاسبية ليبية تتوافق مع هذه المعايير، أصبح أمراً ضرورياً، وهذا يتطلب بيئة علمية قادرة على تخريج محاسبين يمكنهم التعامل مع هذه المعايير، التي تتضمن جوانب فنية وتفصيلية تحتاج إلى معرفة عميقة؛ من أجل تطبيقها بشكل سليم، والاستفادة منها على أحسن وجه.

حيث يتفق المحاسبون الليبيون على أنّ هنالك إيجابيات يمكن تحقيقها من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، أهمها توفير الجهد والوقت والأموال اللازمة؛ لوضع معايير محاسبية محلية، وزيادة كفاءة البيانات المالية، وزيادة قدرتها على الإسهام في ترشيد القرارات⁽¹⁰⁾.

كما أوصت المؤتمرات والندوات في مجال المحاسبة التي عُقدت في ليبيا مؤخراً، بتبني معايير المحاسبة الدولية وتطبيقها في ليبيا، وذلك من أجل تطبيق معايير مفهومة ومقبولة من مختلف دول العالم، تكون قادرة على توفير معلومات موضوعية وصادقة، موجهة لمستخدمي القوائم المالية للمؤسسات الليبية؛ للمساعدة في اتخاذ القرارات، إلا أنّه لا يوجد -وفقاً للواقع العملي- تطبيق لهذا النظام المحاسبي المتقاطع مع معايير المحاسبة الدولية⁽⁶⁾.

مشكلة الدراسة:

يُعدّ المحاسب المعني بالدرجة الأولى بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، لذلك لا بدّ من تأهيله علمياً وعملياً؛ ليكون قادراً على تطبيق معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards (IASs)، ومعايير التقارير الدولية International Financial Reporting Standards (IFRSs) بشكلها الصحيح، وهذا يلقي بالمسؤولية على مؤسسات التعليم المحاسبي، التي يتوجّب عليها توفير مثل هذا التأهيل.

إذ ينبغي تهيئة البيئة المحلية وإعدادها، خاصة في الجوانب الأكاديمية والعلمية، من خلال الجامعات والمدارس وغيرها؛ لإعداد الطلبة والخريجين وتهيئتهم؛ لیتمکنوا من مواكبة التطبيقات العملية للمعايير المحاسبية الدولية، وما يرافق تطبيقها من متطلبات ضرورية، بحيث يكون الخريج معداً إعداداً جيداً بموجب المواصفات الصحيحة المعتمدة دولياً، وكأنه -في ذلك- يعمل في بيئة دولية أو ما يطلق عليه: (Cosmopolitan)، وذلك من أجل تحقيق الغاية النهائية للاندماج بالبيئة الدولية⁽¹²⁾.

وهنا يمكن القول إن مؤسسات التعليم المحاسبي الليبي تواجه تحديات كبيرة تتركز في إمكانية مد السوق المحلي بالكفاءات المحاسبية، القدرة على تقديم الخدمات المحاسبية وفقاً للمعايير الدولية⁽³⁾.

إذ يفترق التعليم المحاسبي الليبي إلى وجود مقررات دراسية متكاملة، تُعنى بتدريس المعايير المحاسبية الدولية بأنواعها، بنحو يُمكن الخريجين من تطبيقها والاستفادة منها، الأمر الذي يستوجب تطوير خطط وبرامج تعليمية محاسبية، وفق المستجدات والتطورات في بيئة الأعمال الحالية، وتحديد الصعوبات التي يمكن أن تواجه ذلك، وهنا تأتي الحاجة إلى ضرورة دراسة الصعوبات التي تواجه تعليم المعايير المحاسبية الدولية، من الأطراف ذات العلاقة؛ لإيجاد سبل لعلاجها وتجاوزها، وهذا يُثير السؤال التالي:

ما هي الصعوبات التي يمكن أن تواجه تعليم المعايير المحاسبية الدولية في الجامعات الليبية، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وطلبة قسم المحاسبة في كلية اقتصاد صرمان؟
أهمية الدراسة:

تحتاج البيئة الليبية -في الوقت الراهن- إلى البيئة الدولية في كافة المجالات، الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، مما يتطلب تطوير كوادر محاسبية وفق هذه الاحتياجات؛ من خلال وضع آليات مدروسة تعتمد على التشخيص الحقيقي للصعوبات التي تواجه التعليم المحاسبي للمعايير المحاسبية بأنواعها، من وجهة نظر الأطراف ذات العلاقة، الأمر الذي سيسهم في تجاوزها، ووضع مُرتكزات تعزز تعليم هذه المعايير، وستوفر هذه الدراسة معلومات تُعد مهمة للأطراف ذات العلاقة.



أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- 1- إبراز الصعوبات التي تواجه تعليم الجامعات الليبية للمعايير المحاسبية الدولية بمختلف أنواعها، والتي تشمل معايير المحاسبة الدولية: (IASs)، ومعايير التقارير الدولية: (IFRSs)، ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)، ومعايير التقارير المالية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة international financial Reporting Standards for small & medium - sized Entities (IFRSs FOR SMEs)، من وجهة نظر الأطراف ذات العلاقة، والمتمثلة في أعضاء هيئة التدريس، وطلبة قسم المحاسبة، في إحدى كليات الاقتصاد الليبية.
- 2- الإسهام في إيجاد سبل التغلب على هذه الصعوبات، ووضع الحلول والأسس التي تعزز من العملية التعليمية لهذه المعايير.
- 3- توفير معلومات يمكن أن تكون ذات أهمية كبيرة، تساعد في ارتقاء التعليم المحاسبي الجامعي الليبي نحو العولمة.

فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضيات الخمس الرئيسة التالية:

- الفرضية الأولى:** توجد صعوبات تتعلق بطبيعة المعايير المحاسبية الدولية، تواجه تعليم المعايير المحاسبية الدولية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وطلبة قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد- صرمان .
- الفرضية الثانية:** توجد صعوبات تتعلق بأعضاء هيئة التدريس، تواجه تعليم المعايير المحاسبية الدولية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وطلبة قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد- صرمان .
- الفرضية الثالثة:** توجد صعوبات تتعلق بطلبة المحاسبة، تواجه تعليم المعايير المحاسبية الدولية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وطلبة قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد- صرمان .

الفرضية الرابعة: توجد صعوبات تنظيمية وتشريعية، تواجه تعليم المعايير المحاسبية الدولية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وطلبة قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد- صرمان .
الفرضية الخامسة: توجد صعوبات تمويلية وإدارية، تواجه تعليم المعايير المحاسبية الدولية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وطلبة قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد- صرمان .
الإطار النظري:

ماهية المعايير المحاسبية الدولية:

المعيار المحاسبي هو المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف، التي تؤثر على المركز المالي للشركة، ونتائج أعمالها، وإيصال المعلومات إلى المستخدمين منها⁽⁹⁾.
والمعيار المحاسبي هو عبارة عن قواعد عامة تُشتق من الأهداف والمفاهيم النظرية للمحاسبة، وهو الذي يوجه تطور الأساليب المحاسبية⁽¹⁴⁾.
وتقسم المعايير المحاسبية الدولية إلى عدة أقسام، وتتمثل في الآتي:

1- معايير المحاسبة الدولية (IASs) International Accounting Standards :
وكانت تتولى إصدارها لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC) Standards Committee، قبل أن يتم استبدالها في نهاية العام 2000م، بمجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB) Standards Board، حيث أصدرت اللجنة: (41) معياراً، ثم تم دمج بعض المعايير في معايير أخرى من ناحية، وإلغاء معايير أخرى من ناحية أخرى، فانخفض عددها إلى: (28) معياراً، سارية لغاية اليوم الأول من شهر تشرين أول لعام 2014 م⁽¹⁵⁾.

2- معايير التقارير المالية الدولية (IFRSs) International Financial Reporting Standards: وصدر منها: (15) معياراً لغاية اليوم الأول من شهر أيلول من عام 2014م، وهذه المعايير كلها سارية في بداية عام 2014م باستثناء المعيار: (9) (IFRS) المتعلق بالأدوات المالية، والذي سيحل محل المعيار: (39) (IAS) المتعلق بالأدوات المالية، حيث تم تأجيل سريانه عدة مرات ليبدأ اعتباراً من بداية عام 2018م، والمعيار: (14) (IFRS) المتعلق بالحسابات النظامية المؤجلة، الذي سيبدأ سريانه بداية عام 2016م، والمعيار: (15) (IFRS) المتعلق بالإيرادات من العقود مع العملاء،



والذي سيحل محل المعيار: ⁽¹¹⁾ (IAS) المتعلق بعقود البناء، والمعيار: ⁽¹⁸⁾ (IAS) المتعلق بالإيراد، وسيبدأ سريانه اعتباراً من بداية عام 2017م⁽¹⁶⁾.

3- معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASs) International Public Sector Accounting Standards وهي معايير تصدر عن مجلس معايير القطاع العام International Public Sector Accounting Standards Board (IPSASB) لغايات تطبيقها لإعداد التقارير المالية ذات الأغراض العامة من قبل منشآت القطاع العام، وقد صدر منها: (33) معياراً كلها سارية ما عدا ⁽¹⁵⁾ (IPSAS)، المتعلق بالأدوات المالية: العرض والإفصاح، والذي حل محله المعياران: ⁽²⁸⁾ (IPSAS) المتعلق بالأدوات المالية: العرض، و ⁽³⁰⁾ (IPSAS) المتعلق بالأدوات المالية: الإفصاح، وهذه المعايير كلها مستندة إلى أساس الاستحقاق، ما عدا المعيار الأخير المستند إلى الأساس النقدي⁽¹⁷⁾.

4- معيار التقارير المالية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (IFRS FOR SMES) International financial Reporting Standards for small & medium sized Entities وهو معيار صادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية: (IASB)، لغرض تطبيقه في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي يمكن أن تستفيد مع الجهات الأخرى التي تستخدم بياناتها المالية من مجموعة موحدة من المعايير المالية⁽¹¹⁾.

الصعوبات التي تواجه تعليم المعايير المحاسبية الدولية:

للمحاسبة كمهنة دور كبير في التنمية الاقتصادية لأي دولة؛ ذلك أنها تمثل نظاماً معلوماتياً للقياس والإبلاغ عن جميع الأحداث المالية في مختلف الوحدات الاقتصادية داخل المجتمع، سواء أكانت هذه الوحدات تتبع القطاع الخاص أو الحكومي. ويعدّ تطوير التعليم المحاسبي خطوة مهمة في تطوير مهنتي المحاسبة والمراجعة؛ ليوافك المعايير المحاسبية الدولية، ويمكن أن يواجه تعليم المعايير المحاسبية الدولية عدة صعوبات قد تحول دون تحقيق ذلك ومن هذه الصعوبات ما يلي:

1. صعوبات تتعلق بطبيعة المعايير المحاسبية الدولية: يشير تقرير الاتحاد الدولي للمحاسبين⁽¹⁸⁾ International Federation of Accountants (IFAC)، الصادر شهر

أيلول من العام 2004م، إلى أن معايير المحاسبة الدّوليّة ذات حجم كبير، ومُعقّدة، ومُتغيّرة، ويمكن تلخيص ذلك في النّقاط الآتية:

مشروع تحسينات معايير المحاسبة الدّوليّة الذي قام به مجلس المعايير المحاسبية الدولية: (IASB)، أدى إلى إصدار: (13) معياراً جديداً في آن واحد، وأدّى بالتبعيّة إلى إجراء تعديلات لعدّة معايير أخرى.

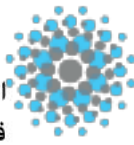
أ- التعديلات المتكرّرة للمعايير نفسها، وتتضمّن التعديلات عكس المواقف السّابقة لمجلس معايير المحاسبة الدّوليّة، وتعديلات أخرى من أجل تحقيق التّقارب الدّولي، وتشمل تعديلات على معايير المحاسبة الدّوليّة الخاصّة بعرض القوائم الماليّة، والسياسات المحاسبية، وتغييرات في التقديرات، والأخطاء المحاسبية، والممتلكات، والمصانع، والمعدّات، وآثار التغيّرات في أسعار صرف العملات الأجنبيّة، والأدوات الماليّة، وانخفاض قيمة الموجودات.

ب- تعديلات مُعقّدة تتطلّب درجة عالية من الخبرة الفنيّة، وتشمل هذه التعديلات معايير المحاسبة الدّوليّة الخاصّة بالأدوات الماليّة، وانخفاض قيمة الموجودات، ومنافع الموظّفين (التقاعد).

ج- ومن خلال السّرد السّابق يمكن القول إنّ طبيعة المعايير المحاسبية الدّوليّة، تتطلّب درجة عالية من الإدراك؛ لفهمها، ومن ثمّ القدرة على تطبيقها، بالإضافة إلى المتابعة الدّورية والمُنظمة؛ لمعرفة التعديلات التي من الممكن أن تطرأ عليها، الأمر الذي سيمثّل صعوبات تواجه تعليم المعايير المحاسبية الدّوليّة.

2. صعوبات تتعلّق بأعضاء هيئة التدريس: يتطلّب التعليم المحاسبيّ الجامعيّ لمعايير المحاسبة الدّوليّة، مستوى مرتفعاً من التّأهيل والتدريب المتخصّص لأعضاء هيئة التدريس، الذين سيقومون بمهامّ تعليم هذه المعايير، ومن هنا فالتّأهيل والتدريب ينبغي أن يكون دورياً ومستمرّاً؛ لمواكبة التّعدّلات والتّحديثات المستمرة، ويقع على عاتق الإدارة الجامعيّة مسؤوليّة تهيئة الكفاءات المهنيّة، وترقية الأداء الأكاديميّ، ومساندة التّوجّهات التي تدعو إلى التّطوير.

ويتوجّب على الإدارة الجامعيّة دعم مهارات أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم؛ باستغلال قدرات الأكفاء منهم، ووضع مهاراتهم في خدمة زملائهم الذين يحتاجونها، كذلك



وضعها بنحو متكامل ومتوازٍ مع الغايات والأهداف الرامية لتحقيق جودة أداء عالية، كذلك توفير بيئة تعليمية تدريبية تسعى فيها الجامعة للوصول إلى الأداء المتميز، وفتح الأبواب أمام شرائح الجامعة المختلفة؛ للمساهمة الكاملة في التطوير الفردي والموؤسسي⁽²⁾.

إذ ينبغي تهيئة الأساتذة، وتعريفهم، وإطلاعهم بنحو كامل وتفصيلي على المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها؛ كي يقوموا بدورهم بنقل الخبرة والتجربة إلى طلبتهم⁽¹²⁾. ذلك أن تأهيل عضو هيئة التدريس وتدريبه، على أصول المعايير المحاسبية الدولية، قاعدة أساسية في العملية التعليمية؛ ليصبح مؤهلاً أكثر لأداء مهامه، وتطبيق ما اكتسبه من معلومات ومعارف، بالإضافة إلى رفع مستويات أدائه، وزيادة كفاءة العملية التعليمية، التي تتطلب آفاقاً جديدة من المعرفة العلمية، التي لم تُتَحَ لعضو هيئة التدريس معرفتها أثناء دراساته العليا.

وسيوافقه الإعداد الجيد لمثل هذا النوع من التأهيل والتدريب صعوبات عديدة، قد تجعله لا يحقق الأهداف التي وضع من أجلها. ذلك أن نقص الإمكانيات المهمة والأساسية، ومن ضمنها الكتب والدوريات العلمية، دَفَعَ أعضاء هيئة التدريس خاصة في العلوم الإنسانية، إلى استخدام الأسلوب التقليدي في تقديم المادة العلمية؛ مما أثر على ممارسة الطلبة للجوانب العلمية، والدراسات الميدانية، والبحوث العلمية التي تعدّ جزءاً من برنامج العملية التعليمية⁽²⁾.

3. صعوبات تتعلق بطلبة المحاسبة: يمكن أن يواجه الطالب أثناء دراسته للمعايير المحاسبية الدولية داخل الجامعة عدة صعوبات، تتضمن صعوبة فهم المعايير المحاسبية الدولية؛ لأنها ذات طبيعة معقدة ومفصلة، كما يحتاج تعلّم هذه المعايير إلى دراسة الجوانب التطبيقية والعملية الخاصة بها؛ لضمان فهم الطالب لهذه المعايير، الأمر الذي يتعدّر في البيئة الليبية، وهذا يُثير تساؤلات من قبل الطلبة حول الجدوى من تعلّم المعايير المحاسبية الدولية التي هي غير مطبّقة في معظم مؤسسات الأعمال الليبية، فضلاً عن أن عملية إضافة مقررات دراسية خاصة بالمعايير المحاسبية الدولية أو إعادة النظر في المقررات الدراسية الحالية -بحيث تكون متّفقة مع المعايير المحاسبية الدولية- يمكن أن تواجه مقاومة ورفضاً من الطلبة، الذين يرون في ذلك زيادةً في العبء الدراسي دون تحقيق أي نفع، بالإضافة إلى

صعوبة تقبل فكرة العوامة وتوجهاتها لدى بعض الطلبة، زد على ذلك احتمال عدم كفاية الفترة الزمنية المخصصة للدراسة بالكلية عند العمل بذلك، كما أن عدم الاستقرار السياسي الذي نتج عن التغيرات الجوهرية التي حدثت في ليبيا في عام 2011م، يمكن أن يخلق شعوراً لدى الطلبة بعدم الحاجة لمثل هذه التغيرات في الوقت الحالي على الأقل.

4. صعوبات تنظيمية وتشريعية: تتمثل هذه الصعوبات التنظيمية في غياب هيئة محاسبية ليبية منظمة للمهنة، تتميز بدعم من كافة الأطراف ذات العلاقة، ويكون لها تأثير ملموس، وقدرة على وضع معايير محاسبية ليبية موازية للمعايير المحاسبية الدولية، وتحظى بقبول عام داخل الدولة. والحق إن الجمعيات والمؤسسات المحاسبية المهنية الحالية، قد فشلت جميعها في تأدية دور فعال وواسع النطاق، في نشر وتوصيل كل ما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها، وإقامة الندوات، والدورات التخصصية الدورية في كيفية تطبيق هذه المعايير، بشكل يتفق مع متطلبات البيئة المحلية الليبية.

إذ يعد من ضمن المحددات وراء الرغبة الدولية في تبني المعايير الدولية، وجود تنظيم متكامل ومستقل؛ لصناعة المعايير وتطويرها، يتضمن بصفة أساسية مجلساً مستقلاً؛ لاتخاذ القرارات، ومجلساً استشارياً متخصصاً؛ لتقديم المشورة والدعم، ومركزاً للبحوث والدراسات المحاسبية؛ لتطوير المعايير، ومجلساً لإصدار التفسيرات التطبيقية اللازمة⁽¹⁾.

أما الصعوبات التشريعية، فتتركز في عدم وجود تشريعات تلزم الوحدات الاقتصادية في ليبيا، لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، فضلاً عن عدم تكييف التشريعات، والقوانين، والأنظمة الحالية، وتعديلها بما يتفق مع المتطلبات الدولية، وإزالة أي تعارض معها، بحيث يسهل تطبيق هذه المعايير .

إذ يحتاج تطبيق معايير المحاسبة الدولية أساساً قانونية تستند إليها الشركات، حيث إنها ستطبق -حصراً- على الشركات المساهمة في الغالب، حيث إن أهم الأسس القانونية الصادرة من أجل تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الليبية، هو قانون إنشاء السوق المالي، وقانون المصارف، وغيرها⁽⁶⁾ .

1. صعوبات تمويلية وإدارية: وتتعلق الصعوبات التمويلية، بالصعوبات الخاصة في توفير الموارد المالية لعملية تمويل تعديل الخطط، والمناهج الدراسية، والاستشارات من الجهات المتخصصة، سواء أكانت محلية أو دولية، وتوفير الكتب، والمراجع الخاصة بتعليم معايير



المحاسبة الدولية، بالإضافة إلى تمويل عمليات التأهيل والتدريب للكوادر التدريسية، وتوفير ما تتطلبه هذه العمليات من مستلزمات واحتياجات، سواء أكانت مادية أو بشرية. أما الصعوبات الإدارية في برامج التعليم المحاسبي، فهي تتعلق بعبء الطابع البيروقراطي على المناخ التنظيمي، ووجود درجة عالية من المركزية في اتخاذ القرارات في الجامعة، وعدم التزام بعض القيادات الإدارية بتطبيق معايير الجودة، وغياب النزاهة والشفافية عند التوظيف، بالإضافة إلى ضعف تناسب كفايات الموظفين مع مسؤولياتهم⁽⁸⁾. وهذا يستدعي مجموعة من التساؤلات الجديّة، حول وجود إدارة جامعيّة داعمة لخطط تعليم المعايير المحاسبية الدوليّة، واتخاذ القرارات الخاصة بذلك وتنفيذها.

الدّراسات السابقة:

تعدّدت الدّراسات التي تناولت موضوع المعايير المحاسبية والصعوبات التي تواجهها، ففي دراسة⁽¹⁰⁾ (المشاط، وأبو زيد، 2014م)، يتفق المحاسبون الليبيون مع الاتجاهات المؤيدة لملائمة معايير المحاسبة الدولية للدول النامية، ولكنهم يرون بأن اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، والحضارية بين ليبيا والدول التي تضع هذه المعايير وتبناها، والتفاوت في المفاهيم، والسلوكيات، والقيم السائدة، وكذلك اختلاف القوانين والتشريعات ذات العلاقة، تُعدّ من العوامل التي يجب أخذها في الحسبان قبل التفكير في تبني المعايير المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وأن تلك العوامل تعدّ من أهم معوقات تبني تلك المعايير.

كما اتفق المستجوبون في دراسة⁽¹⁹⁾ (Zakari، 2014م)، على أن ضعف الهيئات المحاسبية المهنية الليبية، والافتقار إلى وجود هيئات رقابية مستقلة، من العقبات التي تواجه تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدوليّة (IFRSs)، من قبل الشركات الليبية، وأكّدت الدراسة على أن ليبيا بحاجة إلى تطوير الهيئات المهنية، والقوانين، والتعليم المحاسبي، من أجل الحصول على ثقة أكبر من المستثمرين الدوليين، وتوفير فرص جديدة مع توفّر إمكانات الحصول على التكنولوجيا، والمهارات، والمعارف التي يمكن أن تساعد على تبني معايير الإبلاغ المالي الدوليّة (IFRSs).

أما دراسة⁽¹³⁾ (Alsaqqa & Sawan، 2013م)، فقد بينت زيادة تحسّن جودة التقارير المالية، للشركات المدرجة في السوق المالي لدولة الإمارات العربية المتحدة، بعد تبني معايير

التقارير الدّوليّة، الأمر الذي يساعد على جذب المستثمرين للاستثمار في الأسواق الماليّة للدّولة. كما أظهرت مخاوف المستجوبين تجاه فاعليّة القرارات الماليّة ومهنيّتها، والتي ستؤثّر على مستوى التّعليم المحاسبيّ للمستخدمين، وطرق إعداد بعض معايير التّقارير الماليّة، وآليّات التّنفيذ غير الكافية.

أما دراسة⁽⁶⁾ (الفاخري، 2013م)، فقد توصلت إلى أنّ توافق البيئة اللّبيّة مع البيئة الدّوليّة، في مجال المعايير المحاسبية الدّوليّة، له منافع وفوائد، وأمامه معوقات وصعوبات، وتترتب على ذلك نتائج وانعكاسات قد تكون إيجابية أو سلبية، إلّا أنّ الجانب السّلبّي أكثر ميلاً في البيئة اللّبيّة، الّتي تعدّ فيها مهنة المحاسبة قاصرة، لم تصل بعد إلى ما وصلت إليه الدّول المجاورة، كما أنّ هنالك عدة متطلّبات ومقوّمات لم تتوفر بعد في البيئة اللّبيّة.

في السّعودية يرى⁽¹⁾ (الجرف، 2010م) وجود أربعة محددات وراء الرّغبة الدّوليّة في تبنّي المعايير الدّولية، وهي: البنية الأساسيّة المحاسبية، والّتي تشمل وجود كيانات قويّة ذات مصلحة في تنظيم المعايير، ووجود تنظيم متكامل ومستقلّ لصناعة المعايير وتطويرها، ووجود ممارسة مهنيّة قويّة متمثلة في المحاسبين ومكاتب المحاسبة، ووجود موارد ماليّة وبشريّة كافية -الشركات المتعدّدة الجنسيّات- والتداول والاستثمار في الأسواق العالميّة.

وأكد⁽⁵⁾ (صلاح، 2008م)، على ضرورة الرّبط بين التّعليم الأكاديميّ للمحاسبة في الجزائر، وتطبيق المعايير المحاسبية الدّوليّة، وتحسين نوعيّة التّعليم المحاسبيّ الجامعيّ، والتّدريب عن طريق توثيق العلاقة بين الجانب الأكاديميّ والتطبيقيّ في التّعليم، بالإضافة إلى الاهتمام بتطوير معارف المهنيين وخبراتهم، والّذي يُسهم في تطبيق المعايير المحاسبية الدّوليّة.

كما أوضح⁽⁴⁾ (صيام، 2005م)، أنّ القائمين على مهنة المحاسبة في الأردن يؤيّدون بشكل كبير جدّاً وجود إيجابيات يمكن تحقيقها من خلال الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدّوليّة، كما يؤيّد القائمون على مهنة المحاسبة في الأردن وجود معوقات تحدّد من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدّوليّة، مثل: اختلاف الظروف الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والثّقافيّة، والحضاريّة بين الأردن والدّول المتقدّمة الّتي تضع هذه المعايير وتتبناها، والتّفاوت في المفاهيم، والسّلوكيّات، والقيم السّائدة، وكذلك اختلاف القوانين والتشريعات، والتّفاوت في دور الهيئات والجمعيات المهنيّة المُشرفة على مهنة المحاسبة، وأكّدت الدّراسة على ضرورة التّركيز في الخطط الدّراسيّة المحاسبية الجامعيّة، على أساليب القياس، والإفصاح المحاسبيّ،



وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، بحيث تتحقق لدى الخريج المعرفة الوافية بالمعايير المحاسبية الدولية، وتُعزّز قدرته على التعامل معها في حياته العملية.

وفي السياق نفسه، توصل⁽¹²⁾ (نور والجواوي، مرجع سابق)، إلى أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البيئة الأردنية، له متطلبات ومقومات ينبغي توافرها، فضلاً عن أن البيئة الأكاديمية الأردنية تتباين في مدى توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية، الأمر الذي يتطلب العمل على زيادة هذا التوافق وتشجيعه.

ويرى⁽⁷⁾ (الفي، بدون سنة نشر)، وجود اتفاق كبير على وجود علاقة بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وترقية الأداء المهني في السودان، ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال معرفة أن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، يؤدي إلى الحصول على عضوية الاتحاد الدولي للمحاسبين، ويعمل على تطوير المكاتب المهنية، وبالتالي تطوير الأداء المهني، ويتضح شكل التطوير من خلال تحسين مناهج التعليم، وإجراء الدورات التدريبية، والورش المتعلقة بكيفية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة وأهمية تطبيقها، والعمل على إزالة المعوقات التي تحد من تطبيق هذه المعايير.

ولعل ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: أنها تركّز على إبراز الصعوبات التي تواجه تعليم المعايير المحاسبية للبيئة، من خلال بسط القول في هذه الصعوبات، ومناقشتها بشيء من التفصيل؛ كخطوة للتعرف إليها، وإيجاد السبل لمواجهتها، والتغلب عليها.

التحليل الإحصائي وعرض النتائج:

منهجية الدراسة:

تستدعي طبيعة موضوع البحث استخدام مناهج متعدّدة تفي بأغراض الموضوع، إذ تمّ اتباع المنهج الوصفي عند تناول الإطار النظري للمعايير المحاسبية بنوعيتها، وصعوبات تعليمها، في حين استخدم المنهج التحليلي عند دراسة صعوبات تعليم هذه المعايير، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وطلبة قسم المحاسبة في كلية اقتصاد صرمان، من خلال توزيع استبيان، ثم تحليل إجاباته باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

حدود الدراسة:

تناقش الدراسة الصّعوبات التي تواجه تعليم المعايير المحاسبية الدوليّة بنوعيتها، من قبل الأطراف ذات العلاقة بهذا الموضوع، وستركّز على أساتذة قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد- صرمان وطلبته، خلال فصل الربيع، من العام الدراسي 2015 - 2016م.

مجتمع الدراسة وعيّنتها:

يتمثّل مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس، وطلبة قسم المحاسبة بكلية اقتصاد صرمان، أثناء الفصل الدراسي الثاني: (الربيع)، للعام الدراسي 2015 - 2016م، حيث بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة: (21) عضو هيئة تدريس، في حين بلغ عدد الطلبة المسجلين في القسم: (170) طالبًا وطالبة، وتم توزيع: (15) استبانة على أعضاء هيئة التدريس، وكان عدد الاستبانات المسترّدة: (12) استبانة، كما تمّ توزيع: (100) استبانة على طلبة وطالبات القسم، وقد بلغ عدد ما تمّ استرداده: (79) استبانة، استُبعد منها: (7) استبانات؛ لعدم استكمال كافة الإجابات المطلوبة. والجدول الآتي يوضح عدد الاستبانات الموزّعة، والمستردة، والمقبولة للتّحليل على عيّنة الدراسة، وذلك كما يلي:

جدول رقم (1) عدد مفردات المجتمع والاستبانات الموزّعة والمستردة والمقبولة للتّحليل

البيان	عدد مفردات المجتمع	عدد الاستبانات الموزّعة	عدد الاستبانات المسترّدة	عدد الاستبانات المقبولة	نسبة الاستبانات المقبولة إلى الموزّعة
أعضاء هيئة التدريس	21	15	12	12	80 %
الطلبة	170	100	79	72	72 %
الإجماليّ	191	115	91	84	73 %

أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الاستبانة التي تكونت من: (30) فقرة، مقسمة إلى خمسة أنواع من الصعوبات التي يمكن أن تواجه تعليم المعايير المحاسبية الدولية، وهي: صعوبات متعلقة بطبيعة المعايير المحاسبية الدولية- صعوبات متعلقة بأعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة- صعوبات متعلقة بطلبة قسم المحاسبة- صعوبات تنظيمية وتشريعية- صعوبات تمويلية وإدارية، واستخدم مقياس ليكرت الخماسي، حيث كانت إجابات عينة الدراسة لفقرات الدراسة كما يلي: (كبيرة جدا = 5، كبيرة = 4، متوسطة = 3، قليلة = 2، قليلة جدا = 1).

اختبار صدق أداة الدراسة وثباتها:

لاختبار الصدق الظاهري للاستبانة؛ تم عرض الاستبانة على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس، من أصحاب الخبرة والاختصاص في المحاسبة، وبناء على ملاحظاتهم تم إجراء التعديلات اللازمة، كما تم إيجاد معامل المصداقية -ألفا كرونباخ- لرودود عينة الدراسة عن أسئلة الاستبانة؛ للتأكد من توفر الثبات الداخلي في أداة القياس، والجدول التالي يعرض درجة مصداقية البيانات للجوانب الخمسة للدراسة بنحو مفصل، وذلك وفق الآتي:

جدول رقم (2) معامل الثبات والصدق الذاتي باستخدام معامل ألفا كرونباخ

ت	الفقرات	عدد الأسئلة	معامل كرونباخ ألفا لصعوبات تعليم المعايير المحاسبية الدولية
1	صعوبات تتعلق بطبيعة المعايير المحاسبية الدولية	5	0.830
2	صعوبات تتعلق بأعضاء هيئة التدريس	5	0.714
3	صعوبات تتعلق بطلاب المحاسبة	6	0.700
4	صعوبات تنظيمية وتشريعية	5	0.750
5	صعوبات تمويلية وإدارية	9	0.846
	جميع الفقرات	30	0.887

ومن الجدول السابق نلاحظ أنّ نتائج معاملات كرونباخ ألفا لفقرات الدراسة الخمس تتجاوز القيمة المقبولة: (0.600)؛ مما يعكس الثبات العالي لأداة الدراسة، وإمكانية الاعتماد عليها.

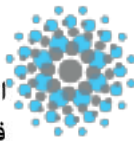
اختبار التوزيع الطبيعي:

للتأكد من أنّ توزيع المتغيرات الخاصة بفرضيات الدراسة، هو توزيع طبيعي، وبما أنّ عدد مفردات العينة ككل يفوق: (50) مفردة، فقد تمّ استخدام اختبار كولمجروف سميروف⁽⁴⁾ (Kolmogorov-Smirnov).

جدول رقم (3) : نتائج اختبار كولمجروف سميروف (Kolmogorov-Smirnova)

ت	الفقرات	عدد الفقرات	قيمة الاختبار Z	الدلالة الإحصائية
1	صعوبات تتعلّق بطبيعة المعايير المحاسبية الدولية	5	0.813	0.523
2	صعوبات تتعلّق بأعضاء هيئة التدريس	5	1.006	0.263
3	صعوبات تتعلّق بطلاب المحاسبة	6	0.954	0.323
4	صعوبات تنظيمية وتشريعية	5	2.106	0.110
5	صعوبات تمهيلية وإدارية	5	0.809	0.529
	جميع الفقرات	30	1.050	0.220

ومن بيانات الجدول السابق يمكن القول إنّ البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة الدلالة (sig) في كل مجموعة أكبر من: (0.05)، ووفقاً لما ورد في الجدول رقم: (3)، فإنّ البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً في كل المجموعات؛ لأنّ قيمة الدلالة الإحصائية (sig) أكبر من: (0.05).



الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تضمنت هذه الدراسة استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. الأساليب الإحصائية الوصفية، ممثلة في المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري .
2. لاختبار (t – test one sample) اختبار الفرضيات.

تحليل بيانات الدراسة:

أولاً: الخصائص الديموغرافية والشخصية لعينة الدراسة:

تتمثل الخصائص الديموغرافية والشخصية لعينة الدراسة في الجنس والمؤهل العلمي، وهي موضحة في الجدول رقم: (4) وفق الآتي:

جدول (4): وصف توزيع عينة الدراسة وفق الخصائص الديموغرافية والشخصية

الخاصية	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	50	59.5 %
	أنثى	34	40.5 %
	المجموع	84	100 %
المؤهل العلمي	طالب بكالوريوس	72	85.7 %
	ماجستير	8	09.5 %
	دكتوراه	4	04.8 %
	المجموع	84	100 %

ومن بيانات الجدول: (4) يمكننا توضيح الخصائص الشخصية والديموغرافية لعينة الدراسة كالآتي:

1. الجنس: نلاحظ أن: (59.5 %) من أفراد العينة الذكور، وهذا يدل على قلة العنصر النسائي من الطلبة، أو من أعضاء هيئة التدريس.
2. المؤهل العلمي: نلاحظ أن حوالي ثلثي أعضاء هيئة التدريس هم من حملة الماجستير.

ثانياً اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج:

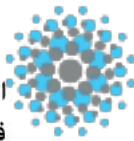
تحليل البيانات واختبار الفرضية الأولى:

الجدول رقم: (5) يوضح نتائج التحليل الإحصائي، واختبار T للفرضية الأولى، التي تنص بأنه "توجد صعوبات تتعلق بطبيعة المعايير المحاسبية الدولية تواجه تعليم المعايير المحاسبية الدولية، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، والطلبة في قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد- صرمان"، وذلك كما يلي:

من الجدول التالي، واستناداً إلى قيم المتوسطات التي تفوق: (3)، وقيمة الدلالة الإحصائية = 0.000 وهي أقل من: (0.05)، سيتم قبول الفرضية الأولى التي تنص بأنه "توجد صعوبات تتعلق بطبيعة المعايير المحاسبية الدولية تواجه تعليم المعايير المحاسبية الدولية، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، والطلبة في قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد- صرمان"، ويمكن القول إن تعليم المعايير المحاسبية الدولية في الكلية -موضوع الدراسة- يواجه صعوبات تتعلق بطبيعة هذه المعايير من أهمها: عدم ملاءمة بعض المعايير للبيئة الليبية، كما تعدّ هذه المعايير معقدة وتفصيلية.

جدول (5):نتائج التحليل الإحصائي الوصفي واختبار T للصعوبات المتعلقة بطبيعة المعايير المحاسبية الدولية

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
1	تعدّ المعايير معقدة وتفصيلية.	3.808	.981	6.797	.000	2	كبير
2	صعوبة فهم بعض المصطلحات والمفاهيم الواردة بهذه المعايير.	3.632	.944	5.519	.000	4	كبير
3	التعديلات المتكررة و المستمرة	3.470	1.117	3.295	.000	5	كبير



						للمعايير.	
كبير	3	.000	5.136	1.157	3.720	التعديلات المعقدة التي تحدث على المعايير.	4
كبير	1	.000	9.783	.991	4.167	عدم ملاءمة بعض المعايير للبيئة اللبئية.	5
كبير	.000	.000	7.722	.813	3.761	الصعوبات المتعلقة بطبيعة معايير المحاسبة الدولية	

تحليل البيانات واختبار الفرضية الثانية:

يوضح الجدول رقم: (6) نتائج التحليل الإحصائي واختبار T للفرضية الثانية، التي تنص على أنه "توجد صعوبات تتعلق بأعضاء هيئة التدريس، تواجه تعليم المعايير المحاسبية الدولية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة في قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد- صرمان"، وذلك كما يلي:

جدول رقم (6) نتائج التحليل الإحصائي الوصفي واختبار T للصعوبات المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
6	يتطلب تعليم المعايير المحاسبية الدولية مستوى مرتفعاً من التأهيل والتدريب المتخصص لأعضاء هيئة التدريس الذين سيقومون بمهام تعليم هذه المعايير.	4.014	1.085	7.707	.000	1	كبير

7	ينبغي أن يكون التأهيل والتدريب لأعضاء هيئة التدريس دورياً ومستمرًا لمواكبة التّعدّلات والتّحديثات المستمرة.	3.995	.968	8.137	.000	2	كبير
8	يواجه الإعداد الجيد لمثل هذا النوع من التأهيل والتدريب صعوبات عديدة قد تجعله لا يحقق الأهداف التي وضع من أجلها.	3.897	.883	8.374	.000	3	كبير
9	عدم قيام أعضاء هيئة التدريس بدورهم في توضيح أهمية تعليم المعايير المحاسبية الدولية وتوصيل ذلك للأطراف ذات العلاقة.	30735	1.141	5.314	.000	4	كبير
10	عدم قيام أعضاء هيئة التدريس بدورهم في المشاركة ودعم عملية اتخاذ قرارات نحو تعليم المعايير المحاسبية الدولية.	3.383	1.045	6.612	.000	5	كبير
	الصعوبات المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس	3.888	0.702	10.426	.000		كبير

من الجدول السابق واستناداً إلى قيم المتوسطات التي تفوق: (3)، وقيمة الدلالة الإحصائية = 0.000 وهي أقل من: (0.05) سيتم قبول الفرضية الثانية التي تنص على أنه "توجد صعوبات تتعلق بأعضاء هيئة التدريس، تواجه تعليم المعايير المحاسبية الدولية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة، في قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد- صرمان"، وبذلك يمكن القول إن تعليم المعايير المحاسبية الدولية في الكلية -موضوع الدراسة- يواجه

الصعوبات التي تواجه تعليم المعايير المحاسبية الدولية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وطلبة قسم المحاسبة في كلية اقتصاد صرمان

صعوبات تتعلق بأعضاء هيئة التدريس من أهمها: أن تعليم هذه المعايير يتطلب مستوى مرتفعاً من التأهيل والتدريب المتخصص لأعضاء هيئة التدريس الذين سيقومون بمهام تعليم هذه المعايير، كما أن هذا التدريب جب أن يكون مستمراً ودورياً.
تحليل البيانات واختبار الفرضية الثالثة:

الجدول رقم: (7) يوضح نتائج التحليل الإحصائي واختبار T للفرضية الثالثة التي تنص على أنه "توجد صعوبات تتعلق بطلبة المحاسبة تواجه تعليم المعايير المحاسبية الدولية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة في قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد- صرمان"، وذلك كما يلي:

جدول رقم (7): نتائج التحليل الإحصائي الوصفي واختبار T للصعوبات المتعلقة بطلاب المحاسبة

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
11	صعوبة فهم الطالب للمعايير المحاسبية الدولية لأنها ذات طبيعة معقدة ومفصلة.	4.088	.859	10.443	.000	4	كبير
12	يتعدّر في البيئة اليبية دراسة الجوانب التطبيقية والعملية الخاصة بهذه المعايير	4.220	.595	10.489	.000	2	كبير

						لأنها غير مطبقة في ليبيا.	
كبير	3	.000	7.708	1.058	4.117	عدم كفاية الفترة الزمنية الدراسية المخصصة للطلاب لإضافة أو تعديل المناهج الدراسية لتعليم المعايير المحاسبية الدولية.	13
كبير	6	.000	5.616	1.187	3.808	زيادة العبء الدراسي للطلاب عند تعديل المناهج الدراسية الحالية أو إضافة مناهج دراسية أخرى لتتلاءم مع المعايير المحاسبية الدولية.	14
كبير	5	.000	8.877	.997	4.073	شعور الطالب بعدم الرغبة لتعلم المعايير المحاسبية الدولية في ظل الظروف الاقتصادية	15



						والسياسية والاجتماعية الراهنة.	
كبير	1	.000	6.620	1.209	4.970	شعور الطالب بعدم الحاجة لتعلم المعايير المحاسبية الدولية لأنها غير مطبقة وغير مطلوبة في سوق العمل الليبي.	16
كبير		.000	12.959	.665	4.046	الصعوبات المتعلقة بطلاب قسم المحاسبة	

من الجدول السابق واستناداً إلى قيم المتوسطات التي تفوق: (3) وقيمة الدلالة الإحصائية = 0.000 وهي أقل من: (0.05) سيتم قبول الفرضية الثالثة التي تنص على أنه "توجد صعوبات تتعلق بطلاب المحاسبة تواجه تعليم المعايير المحاسبية الدولية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة بقسم المحاسبة في كلية الاقتصاد- صرمان"، وبذلك يمكن القول إن تعليم المعايير المحاسبية الدولية في الكلية -موضوع الدراسة- يواجه صعوبات تتعلق بالطلبة الدارسين بقسم المحاسبة من أهمها: شعور الطالب بعدم الحاجة لتعلم المعايير المحاسبية الدولية؛ لأنها غير مطبقة وغير مطلوبة في سوق العمل الليبي، كما يتعذر في البيئة الليبية دراسة الجوانب التطبيقية والعملية الخاصة بهذه المعايير لأنها غير مطبقة في ليبيا.

تحليل البيانات واختبار الفرضية الرابعة:

الجدول رقم: (8) يوضح نتائج التحليل الإحصائي واختبار T للفرضية الرابعة التي تنص على أنه "توجد صعوبات تنظيمية وتشريعية تواجه تعليم المعايير المحاسبية الدولية من

وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة في قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد- صرمان"، كما يلي

جدول رقم (8) : نتائج التحليل الإحصائي الوصفي واختبار T لل صعوبات التنظيمية والتشريعية

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
17	غياب هيئة محاسبية لبيئة منظمة للمهنة قادرة على توضيح أهمية تعليم المعايير المحاسبية الدولية فضلاً عن تأدية دور فعال داخل الجامعات .	4.176	.929	10.438	.000	2	كبير
18	فشل الجمعيات والمؤسسات المحاسبية المهنية الحالية في نشر كل ما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية وتوصيله .	4.191	1.011	9.714	.000	1	كبير
19	فشل الجمعيات والمؤسسات المحاسبية المهنية الحالية في وضع كيفية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكل يتفق ويتكيف مع متطلبات البيئة المحلية اليبية.	4.014	.938	8.918	.000	3	كبير



كبير	5	.000	6.161	1.082	3.808	عدم وجود تشريعات تلتزم الوحدات الاقتصادية في ليبيا بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.	20
كبير	4	.000	7.280	1.032	3.911	عدم تكييف التشريعات والقوانين والأنظمة الحالية وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية و إزالة أي تعارض بحيث يسهل تطبيق هذه المعايير.	21
كبير		.000	11.896	.707	4.020	الصعوبات التنظيمية والتشريعية	

من الجدول السابق واستناداً إلى قيم المتوسطات التي تفوق: (3) وقيمة الدلالة الاحصائية = 0.000 وهي أقل من: (0.05) سيتم قبول الفرضية الرابعة التي تنص على أنه " توجد صعوبات تنظيمية وتشريعية تواجه تعليم المعايير المحاسبية الدولية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة في قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد- صرمان"، وبذلك يمكن القول إن تعليم المعايير المحاسبية الدولية في الكلية -موضوع الدراسة- يواجه صعوبات تنظيمية وتشريعية من أهمها: فشل الجمعيات والمؤسسات المحاسبية المهنية الحالية في نشر وتوصيل كل ما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية، بالإضافة إلى غياب هيئة محاسبية ليبية منظمة للمهنة، قادرة على توضيح أهمية تعليم المعايير المحاسبية الدولية فضلاً عن تأدية دور فعال داخل الجامعات.

تحليل البيانات واختبار الفرضية الخامسة:

يوضح الجدول رقم: (9) نتائج التحليل الإحصائي واختبار T للفرضية الخامسة التي تنص على أنه "توجد صعوبات تمويلية وإدارية تواجه تعليم المعايير المحاسبية الدولية، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة في قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد- صرمان"، كما يلي:

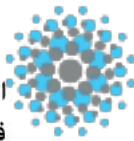
جدول رقم (9): نتائج التحليل الإحصائي الوصفي واختبار T لل صعوبات التّمويليّة والإداريّة

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
22	صعوبات تتعلق بعملية تمويل تعديل الخطط والمناهج الدراسيّة لتتلاءم مع المعايير الدّولية المحاسبية.	3.585	1.176	3.916	.000	8	كبير
23	صعوبات تتعلق بعملية تمويل الاستشارات من الجهات المتخصصة سواء أكانت محلية أو دوليّة فيما يخصّ عملية تعليم المعايير المحاسبية الدّولية.	3.735	1.166	5.196	.000	4	كبير
24	صعوبات تتعلق بعملية تمويل توفير النشرات والكتب والمراجع الخاصّة بتعليم معايير المحاسبة الدّولية.	3.573	1.163	4.066	.000	7	كبير
25	صعوبات تتعلق بعملية تمويل عمليات التّأهيل والتدريب للكوادر التدريسيّة.	3.500	1.113	3.304	.000	9	كبير
26	صعوبات تتعلق بعملية تمويل توفير ما تتطلبه	3.602	1.080	4.600	.000	6	كبير

الصعوبات التي تواجه تعليم المعايير المحاسبية الدولية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وطلبة قسم المحاسبات، جميلة سعيد

AI Manhal Platform Collections (https://platform.almanhal.com) - 22/11/2024 User: @ AI Manhal Demo Library
Copyright © Zarqa University. All right reserved.

May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under applicable copyright law. https://platform.almanhal.com/Details/Article/232159



						هذه العمليات من مستلزمات واحتياجات سواء أكانت مادية أو بشرية.	
كبير	5	.000	4.469	1.194	3.674	وجود صعوبات تتعلق بعملية تمويل الأتصال والتعاون مع جامعات عربية ودولية لها خبرة في هذا المجال.	27
كبير	3	.000	6.104	1.072	3.794	صعوبات تتعلق بعدم اقتناع الإدارة العليا بضرورة تعليم معايير المحاسبية الدولية.	28
كبير	2	.000	7.332	.975	3.867	صعوبات تتعلق بالمركزية والبيروقراطية الإدارية الأمر الذي يحول دون اتخاذ قرارات بخصوص تعليم معايير المحاسبية الدولية.	29
كبير	1	.000	7.611	1.099	4.014	صعوبات تتعلق بمقاومة التغيير نحو تعليم المعايير المحاسبية الدولية من بعض أو جميع الأطراف ذات العلاقة.	30
كبير		.000	6.681	.943	3.764	الصعوبات التمويلية والإدارية	

من الجدول السابق واستناداً إلى قيم المتوسطات التي تفوق: (3) وقيمة الدلالة الإحصائية = 0.000 وهي أقل من: (0.05)، سيتم قبول الفرضية الخامسة التي تنص على أنه "توجد صعوبات تمويلية وإدارية تواجه تعليم المعايير المحاسبية الدولية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة بقسم المحاسبة في كلية الاقتصاد- صرمان"، وبذلك يمكن القول إن تعليم المعايير المحاسبية الدولية في الكلية -موضوع الدراسة- يواجه صعوبات تمويلية وإدارية من أهمها: مقاومة التغيير نحو تعليم المعايير المحاسبية الدولية من بعض أو جميع الأطراف ذات العلاقة، بالإضافة إلى المركزية والبيروقراطية الإدارية؛ الأمر الذي يحول دون اتخاذ قرارات بخصوص تعليم المعايير المحاسبية الدولية.

النتائج:

- 1- تشير النتائج الإحصائية أن تعليم المعايير المحاسبية الدولية في الكلية -موضوع الدراسة- يواجه صعوبات متعددة يمكن بيان نسبتها ومستواها كما يلي: يمكن ترتيب الأولوية للصعوبات التي تواجه تعليم معايير المحاسبة الدولية وفق المتوسطات الحسابية والنسب المئوية الواردة بالجدول رقم: (10) كما يلي:
 - أ. الصعوبات المتعلقة بطلاب قسم المحاسبة.
 - ب. الصعوبات التنظيمية والتشريعية.
 - ج. الصعوبات المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس.
 - د. الصعوبات التمويلية والإدارية.
 - هـ. الصعوبات المتعلقة بطبيعة معايير المحاسبة الدولية.

جدول (10) نسبة الصعوبات التي تواجه تعليم معايير المحاسبة الدولية ومستوياتها

الصعوبات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية للصعوبات	مستوى الصعوبات
الصعوبات المتعلقة بطبيعة معايير المحاسبة الدولية	3.761	75.22 %	كبير
الصعوبات المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس	3.888	77.76 %	كبير

كبير	% 80.92	4.046	الصعوبات المتعلقة بطلاب قسم المحاسبة
كبير	% 80.40	4.020	الصعوبات التنظيمية والتشريعية
كبير	% 75.28	3.764	الصعوبات التمويلية والإدارية
كبير	% 77.34	3.867	جميع الصعوبات

1- من أهم أسباب الصعوبات المتعلقة بطلاب قسم المحاسبة ما يلي:

- أ- شعور الطالب بعدم الحاجة لتعلم المعايير المحاسبية الدولية؛ لأنها غير مطبقة وغير مطلوبة في سوق العمل الليبي.
 - ب- تعذر دراسة الجوانب التطبيقية والعملية الخاصة بهذه المعايير؛ لأنها غير مطبقة في ليبيا.
 - ج- عدم كفاية الفترة الزمنية الدراسية المخصصة للطلاب لإضافة أو تعديل المناهج الدراسية لتعليم المعايير المحاسبية الدولية.
- ويمكن أن تنبع هذه الأسباب من قلة وعي الطالب ومعرفته بأهمية المعايير المحاسبية الدولية وضرورة دمجها في التعليم الجامعي المحاسبي.

2- من أهم أسباب الصعوبات التنظيمية والتشريعية ما يلي:

- أ. فشل الجمعيات والمؤسسات المحاسبية المهنية الحالية في نشر كل ما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية .
- ب. غياب هيئة محاسبية ليبية منظمة للمهنة، قادرة على توضيح أهمية تعليم المعايير المحاسبية الدولية، وأداء دور فعال داخل الجامعات.
- ج. فشل الجمعيات والمؤسسات المحاسبية المهنية الحالية، في وضع كيفية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، بشكل يتفق ويتكيف مع متطلبات البيئة المحلية الليبية.

ويمكن أن تتبّع هذه الأسباب من ضعف دور المنظمات المحاسبية المهنية الحالية، في إبراز أهمية تبني المعايير المحاسبية الدولية، والاتّجاه نحو التوافق المحاسبيّ الدولي، بالإضافة إلى عدم قيام السّطات التشريعيّة بوضع قوانين لإنشاء منظمة مهنيّة جديدة تحظى بدعم حكومي، وتكون مسؤولة عن وضع آليّة لتطبيق المعايير المحاسبية الدوليّة بنحو يتّفق ويتكيف مع متطلّبات البيئة المحليّة الليبيّة، فضلاً عن إلزام الوحدات الاقتصادية بها، أو وضع معايير ليبيّة محليّة متوافقة مع المعايير المحاسبية الدوليّة، وتكون ملزمة للوحدات الاقتصادية العاملة في ليبيا.

3- من أهم أسباب الصّعوبات المتعلّقة بأعضاء هيئة التدريس ما يلي:

- أ- التأهيل والتدريب المتخصّص لأعضاء هيئة التدريس الذين سيقومون بمهام تعليم المعايير المحاسبية الدولية.
 - ب- التأهيل والتدريب الدّوري والمستمر لأعضاء هيئة التدريس؛ لمواكبة التعديلات والتحديثات المستمرة.
 - ج- الصّعوبات التي تواجه الإعداد الجيد لمثل هذا النوع من التّأهيل والتدريب قد تجعله لا يحقّق الأهداف التي وضع من أجلها.
- ويمكن أن تتبع هذه الأسباب من أنّ معظم أعضاء هيئة التدريس -موضوع الدّراسة- هم من حملة الماجستير؛ الأمر الذي يمكن أن يكون مؤثراً سلبياً على تعليم المعايير المحاسبية الدوليّة، بالإضافة إلى عدم الثقة في خطط، وخبرات، وقدرات الجامعة التدريبيّة والتأهيليّة، لتوفير التدريب المتخصّص في تعليم المعايير المحاسبية الدوليّة، ينضاف إلى ذلك ضعف وعدم فاعليّة البرامج التدريبيّة والتأهيليّة الحالية.

4- من أهم أسباب الصّعوبات التمويليّة والإداريّة ما يلي:

- 1- مقاومة التّغيير نحو تعليم المعايير المحاسبية الدوليّة من بعض أو جميع الأطراف ذات العلاقة.
- 2- المركزيّة والبيروقراطيّة الإداريّة، الأمر الذي يحول دون اتّخاذ قرارات بخصوص تعليم المعايير المحاسبية الدوليّة.
- 3- عدم اقتناع الإدارة العليا بضرورة تعليم المعايير المحاسبية الدوليّة.

ويمكن أن تتبع هذه الأسباب من عدم الثقة في رغبة جميع الأطراف ذات العلاقة بالتغيير نحو العولمة، وعدم الثقة في قدرات الإدارة العليا الحالية وخبراتها، فضلاً عن عدم الثقة في كفاءة عمليات اتخاذ القرارات داخل الجامعة.

5- من أهم أسباب الصعوبات المتعلقة بطبيعة المعايير المحاسبية الدولية ما يلي:

أ. عدم ملاءمة بعض المعايير للبيئة الليبية.

ب. تعدد المعايير معقدة وتفصيلية.

ج. التعديلات المعقدة التي تحدث على المعايير.

ويمكن أن تتبع هذه الأسباب من عدم الاقتناع الكامل بفائدة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البيئة الليبية، وعدم الدراية الكاملة بتفاصيل عمليات إصدار المعايير المحاسبية الدولية وتعديلاتها.

التوصيات:

من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن اقتراح مجموعة من السبل للتغلب على الصعوبات، التي تواجه تعليم المعايير المحاسبية الدولية وفق أولويتها، وترتيبها، وذلك وفق الآتي:

- 1- أولاً: السبل المقترحة للتغلب على الصعوبات المتعلقة بطلبة قسم المحاسبة:
- 2- رفع وعي الطالب بأهمية دراسة المعايير المحاسبية الدولية وجدواها؛ من خلال إقامة الندوات، والمؤتمرات العلمية، وورش العمل حول المعايير المحاسبية الدولية.
- 3- وضع شروط لقبول الطلبة للدراسة في قسم المحاسبة؛ لضمان قبول نوعية متميزة منهم.
- 4- استخدام الوسائل التقنية الحديثة في تعليم الجوانب التطبيقية للمعايير المحاسبية، بما يضمن دراسة الطالب لنماذج عملية دولية.
- 5- تطوير الخطط الدراسية الحالية بما يضمن تحديث المناهج؛ لتواكب الاتجاهات المحاسبية الحديثة في التعليم الجامعي للمعايير المحاسبية الدولية.
- 6- ثانياً: السبل المقترحة للتغلب على الصعوبات التنظيمية والتشريعية:

- 7- العمل على تفعيل دور الجمعيات والمؤسسات المحاسبية المهنية الحالية، في نشر كل ما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية من خلال تخصيص تمويل حكومي ملائم لها، ووضع قوانين جديدة تدعم دورها المهني، وتقوم أداءها.
- 8- قيام السلطات التشريعية بوضع قوانين لإنشاء منظمة مهنية جديدة تحظى بدعم حكومي، ومسؤوليتها وضع كيفية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكل يتفق ويتكيف مع متطلبات البيئة المحلية الليبية، وإلزام الوحدات الاقتصادية باتباعها، أو وضع معايير ليبية محلية متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية، وملزمة للوحدات الاقتصادية التي تعمل في ليبيا.
- 9- ثالثاً: السبل المقترحة للتغلب على الصعوبات المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس ما يلي:
 - 10- تعزيز الثقة في خبرات الجامعة، وقدراتها التدريسية والتأهيلية؛ لتوفير التأهيل والتدريب المتخصصين لأعضاء هيئة التدريس في تعليم المعايير المحاسبية الدولية، مع إمكانية الاستعانة بخبرات عربية ودولية في مجال المعايير المحاسبية الدولية.
 - 11- تحديث البرامج التدريسية والتأهيلية الحالية لأعضاء هيئة التدريس؛ لتواكب التطورات العالمية في التعليم المحاسبي الجامعي.
 - 12- استحداث ندوات واجتماعات دورية؛ من أجل تفعيل المشاركة المتبادلة بين أعضاء هيئة التدريس، ومديري الإدارات الجامعية؛ لتقريب وجهات النظر فيما يخص اتخاذ القرارات، بخصوص دمج تعليم المعايير المحاسبية الدولية ضمن الخطط الدراسية.
 - 13- العمل على توفير أعضاء هيئة تدريسية وفق التخصصات المحاسبية الدقيقة؛ لتعليم المعايير المحاسبية الدولية، وذلك من خلال إعادة تنظيم نظام الابتعاث.
 - 14- رابعاً: السبل المقترحة للتغلب على الصعوبات التمويلية والإدارية:
 - 15- توظيف الجانب الإعلامي لنشر ثقافة داعمة لتبني التطورات العالمية، ومواكبة الجامعات ذات المكانة العلمية المرموقة؛ لتوفير جو مناسب لاتخاذ قرارات نحو دمج تعليم المعايير المحاسبية الدولية من جميع الأطراف ذات العلاقة.

- 16- إعادة النظر في الإجراءات الإدارية الحالية؛ للتخلص من المركزية والبيروقراطية الإدارية، التي تعوق اتخاذ قرارات داعمة لتعليم المعايير المحاسبية الدولية.
- 17- تعزيز الثقة في الإدارة العليا للجامعة من خلال دعم المشاركة بين جميع الأطراف ذات العلاقة.
- 18- خامساً السبل المقترحة للتغلب على الصعوبات المتعلقة بطبيعة المعايير المحاسبية الدولية:
- 19- توفير الأجواء العلمية داخل الكلية، بحيث تكون داعمة لتعليم المعايير المحاسبية الدولية؛ من خلال إقامة الندوات، والمؤتمرات العلمية، وورش العمل حول المعايير المحاسبية الدولية (حسبما سبق ذكره في التوصية رقم 1).
- 20- تعزيز البحث العلمي حول المعايير المحاسبية الدولية، والبيئة الليبية.

المراجع:

- 21- الجرف، ياسر أحمد السيد، أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية، الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة: مهنة المحاسبة في المملكة السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرون، الرياض، 2010.
- 22- الحيص، مختار عبد النور، مدخل لرفع مستوى أداء مؤسسات التعليم العالي الليبية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الثامن، العدد 20، 2015.
- 23- سمهود، فتحي المبروك، مدى ملاءمة مخرجات التعليم المحاسبي لمتطلبات سوق العمل، مؤتمر واقع مهنة المحاسبة في ليبيا، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، طرابلس، 2013.
- 24- صلاح، حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية، 2008.
- 25- صيام، وليد زكريا، إيجابيات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن "دراسة استكشافية لآراء القائمين على مهنة المحاسبة"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 1، العدد 2، 2005.

- 26- الفاخري، جمعة محمد، مدى إيفاء مهنة المحاسبة في ليبيا بمتطلبات تبني تطبيق معايير المحاسبة الدولية، مؤتمر واقع مهنة المحاسبة في ليبيا، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، طرابلس، 2013.
- 27- الفكي، الفاتح الأمين عبد الرحيم، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ترقية الأداء المهني في السودان- دراسة ميدانية، بدون سنة نشر.
- 28- available at:www.oiu.edu.sa, 25.4.2016.
- 29- قمبر، جميلة سعيد، مدى توافر معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم المحاسبي لكليات الاقتصاد في جامعة الزاوية الليبية ومعوقاتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد 9، العدد 24، 2016.
- 30- لطفي، أمين السيد أحمد، نظرية المحاسبة- منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- 31- مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مادة تدريبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، 2009. available at: www.ifrs.orgat: 15.11.2016، المشاط، عادل عبد الحميد وسناء ضوء أبو زيد، مدى ملاءمة معايير المحاسبة الدولية للتطبيق في البيئة الليبية- موقف المحاسبين الليبيين، المجلة الجامعة، العدد السادس عشر، المجلد الرابع، 2014.
- 32- نور، عبد الناصر، طلال الججاوي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية متطلبات التوافق والتطبيق، دليل المحاسبين، 2003. www.jps-available at: 25.4.2016 ,dir.org

المراجع الأجنبية:

- 33- Alsaqqa, Ihab and Nedal Sawan, The Advantages And Challenges of Adopting IFRS into UAE Stock Market, International Journal of Business and Management, Vol. 8, No. 19, 2013.
- 34- Belkoui, Ahmed Riahi, Accounting Theory, 5th Edition, Thomson Learning, Derby,2005.

- 35- International Accounting Standards
- 36- available at: www.iasb.org, 27.4.2016.
- 37- international financial Reporting Standards
- 38- available at: www.ifrs.org, 27.4.2016.
- 39- International Public Sector Accounting Standards
- 40- available at: www.ipsasb.org, 27.4.2016.
- 41- International Federation of Accountants, Challenges And Successes In Implementing International Standards: Achieving Convergence To IFRSs And ISAs, IFAC, 2004.
- 42- available at: www.ifac.org, 27.4.2016.
- 43- Zakari, Mohamed Abulgasem, Challenges of International Financial Reporting Standards (IFRSs), Adoption in Libya, International Journal Of Accounting And Financial Reporting, Vol 4 ,No 2, 2014.